

التعليم العالي والتحدي الحضاري
قراءة في أعمال مؤتمر التعليم العالي: رؤية مستقبلية

بالتعاون بين مؤسسة الفكر العربي والإيسيكو والأليكسو.
بيروت ٢٦-٢٧/٩/٢٠٠٥

إعداد: أ.د. نادية محمود مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
وأستاذ العلاقات الدولية
- كلية الاقتصاد -
جامعة القاهرة

مقدمة:

في بيروت عايشْتُ هذه الخبرة بتفاعلاتها المتقابلة، وبيروت المكان والزمان الراهن تحمل دلالات كبيرة بالنسبة للقضية محل الاهتمام في هذه الخبرة؛ أي قضية "التحدي/الاستجابة" الحضارية في مجال التعليم العالي في الوطن العربي.

فلبنان كله الآن يَعْبُرُ مفترقَ طرقٍ هاماً سيحدد المسار الذي ستسلكه هوية هذا البلد: عربياً أم غربياً، وحدة أم تجزئة، استسلام أم مقاومة. إنها نفس الأزمة التي تمر بها -ولو بأشكال ودرجات مختلفة- دول عربية وإسلامية أخرى في تلك المرحلة من تطور النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي؛ حيث أضحت قضية الهويات والانتماءات الحضارية في قلب صراعات القوى العالمية، سواء لحدّ ذاتها أو كرداء يغلف صراعات القوى التقليدية، ومن أكثر ضحايا هذا الوضع: "التعليم" برمته والتربية؛ فهما من أكثر أسلحة إعادة تشكيل المنطقة توظيفاً؛ فهذا عهد هذه المنطقة دائماً منذ أن بدأ استعمارها بأنماط متنوعة على التوالي: الاحتلال العسكري، التبعية الاقتصادية والسياسية، استعمار العولمة بتحدياته الثقافية...

عايشْتُ هذه الخبرة بصفيتين: **الأولى** - صفة أستاذ علاقات دولية تخصصَ دراسةً وبحثاً، تنظيراً وواقعاً - عبر ما يقرب من العقدين - في العلاقات الدولية الإسلامية، مع التركيز على صعود التحديات الثقافية للعالم الإسلامي في أشكال جديدة في ظل العولمة، وما بعد الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة.

الصفة الثانية - مدير مركز البحوث والدراسات السياسية؛ حيث أفرزت البحوث الجماعية والمؤتمرات السنوية وحلقات النقاش في الشأن السياسي المصري والعربي والعالمي -عبر الأعوام الأربعة الماضية- خلاصةً مفادها أن الأبعاد الثقافية حاضرة وماثلة بصورة غير مسبوقة من حيث الدرجة والنوعية، بحيث أضحت قضيةً مثل قضية التعليم العالي والتربية المدنية والخطاب الديني وغيرها من القضايا السياسية ذات الأبعاد الثقافية، أو فنقل العكس من القضايا الثقافية ذات الأبعاد السياسية.

ومن ثم؛ فإن الإشكاليات المتصلة بأنماط التحديات المتشابكة الجامعة بين "السياسي" و"الثقافي" والتي تواجه هذه القضايا أضحت في صميم اهتمامات تيار من الباحثين السياسيين المهتمين بتجدد صعود هذه القضايا على ساحة التفاعلات السياسية الدولية، بالإضافة إلى تيار آخر من الباحثين السياسيين، الذين -وإن انطلقوا من مقتربات أخرى اقتصادية أو عسكرية أو قانونية بالضرورة لمثل هذه القضايا- إلا أنه لم يعد بإمكانهم إسقاط هذا النمط من التحديات من تحليلاتهم.

ومن ثم لم يكن عقد مركز البحوث والدراسات السياسية مؤتمره السنوي التاسع عشر في موضوع "التعليم العالي: خريطة الواقع وآفاق المستقبل" بالمفاجأة^(١)، حيث إنه مكون من مكونات خريطة أنشطة المركز العلمية في مجال تقويم تجربة التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر عبر عقود ثلاثة. والمكونات الأخرى تراوحت ما بين المجتمع المدني، التربية المدنية، الخطاب الديني، الفساد، المواطنة، وجميعها قضايا يتضافر فيها بعمق "السياسي" و"الثقافي" في إطار محاولات الإصلاح الجارية في المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي في مصر. وهي العملية التي تمثل ساحة لاختبار إعادة تشكيل خريطة القوى المجتمعية والسياسية وتوازنها الراهنة في مصر ومدى مصداقية تحولها أو تغييرها نحو حالة أكثر ليبرالية وديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان من ناحية، ومدى مصداقية عمليات الإصلاح المجتمعية الجارية من ناحية أخرى - وخاصة على صعيد التعليم والتربية - وطبيعة هذا الإصلاح وتوجهاته الحضارية: حفاظاً على النواة الصلبة للهوية والذات والخصوصية وبدون انغلاق وجمود أم استسلاماً وانفتاحاً غير مشروط واندماجاً بلا ضوابط في نظم العولمة؟

ولذا حين تلقيت الدعوة من الإيسيسكو للمشاركة في مؤتمر "التعليم العالي: رؤية مستقبلية" التي تتعاون في تنظيمه مع عدة مؤسسات (وهي مؤسسة الفكر العربي، والإليكسو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، واليونسكو، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، واتحاد الجامعات العربية) رحبتُ بالمشاركة - محاضرةً في موضوع التعليم العالي والتحدي الحضاري - ورئيسة لجلسة "اقتصاديات التعليم العالي"، كما رحبتُ بالمشاركة لأن القائمين على تنظيمه يمثلون أكبر المؤسسات الإقليمية وعبر الإقليمية والعالمية المهمة بشأن الثقافة والتربية والتعليم في العالمين العربي والإسلامي. ومن ثم كان الحضور بمثابة فرصة مزدوجة: من ناحية للاستماع إلى آراء النخب العربية والإسلامية من كافة التخصصات المعنية بالقضية، في هذا الأمر الذي نقوم عليه في مصر بالبحث والدراسة والتطوير، ومن ناحية أخرى لتقديم تصوري -كباحثة علوم سياسية- متفاعلة بها مع باحثين من تخصصات متنوعة تجتمع على الاهتمام بنفس القضية.

ولم يتسنَّ لي بالطبع حضور جميع جلسات المؤتمر، التي بلغ عددها عدة عشرات من الجلسات، وتم عقدها على التوازي عبر ثلاثة أيام كاملة. ولذا، يقتصر التقرير على محاضرتي وعلى أفكارتي الناجمة عن قراءة أعمال بعض الجلسات. ولقد تضمنت محاضرتي -التي جاءت في الجلسة الأولى من اليوم الثاني- تحت

(١) انظر تقرير أعمال المؤتمر على موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية.

عنوان: "التعليم العالي والتحدي الحضاري" وكذلك تضمنت محاضرات الزملاء في نفس الجلسة (أ. محمد بريش، د. سعيد بن سعيد العلوي) عدة ركائز راكمت عليها الجلسات التالية؛ ومن أهمها تلك التي جاءت في موضوعات: تمويل التعليم، استقلال الجامعات...

أولاً- أفكار حول التعليم العالي والتحدي الحضاري(*):

التعليم يقع في صميم الأمن القومي وهو يعكس مستوى حضاريًا قائمًا كما يشارك في تطوير هذا المستوى.

كما أن الحديث عن التحديات الحضارية والتعليم حديث ذو وجهين: أحدهما عن التحديات الحضارية التي تواجه التعليم في أوطاننا فتجعلنا نتحدث عن "أزمة تعليم" هي في جانب كبير منها "أزمة هوية"، و"أزمة حضارية". والوجه الثاني عن إمكانية مساهمة التعليم في اختراق هذه الأزمة ومعالجتها. ومن ثم فكما أن التحدي الحضاري قد يكون عائقًا أمام التعليم؛ فإن التعليم يمكن أن يكون سبيلًا لمواجهة التحدي الحضاري.

ويكتسب هذا الأمر أهمية كبرى في المرحلة الراهنة من تطور مجتمعاتنا؛ حيث تتسارع التحديات التي تواجهها وتبرز تلك التحديات الحضارية والثقافية في رداء جديد في ظل عواقب العولمة (وهي كاشفة وليس منشئة لهذه التحديات)، وما بعد الحادي عشر من سبتمبر التي أضافت المزيد من التعقيدات لوضع كانت قد أصابته الأزمة بالفعل من قبل.

ومن ناحية أخرى: تكتسب قضية "التعليم والتحدي الحضاري" أهمية أيضًا من كونها قضية تقع في صميم توازنات القوى السياسية حول العالم الإسلامي وعلى أرضه؛ حيث أضحت الأدوات الثقافية والحضارية هي أدوات فاعلة للسياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه دول العالم الإسلامي، وعلى النحو الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية الكبرى لها. فلم تعد التدخلات الخارجية السافرة: سياسية أو اقتصادية أو عسكرية فقط، ولكن أضحت أيضًا جلية واضحة في المجال التعليمي والثقافي.

بعبارة أخرى: هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه مجتمعاتنا بصفة عامة والتعليم في قلبها بصفة خاصة. وهذا كله يصب في صميم "الأمن القومي" وتتدخل فيه الاعتبارات السياسية بقوة؛ فلم يعد التعليم عملية فنية ولكنه أضحي قضية سياسية بالدرجة الأولى يساهم في تشكيلها أبعاد خارجية وداخلية على حد سواء. بل ولقد تزايد اختراق وتأثير "الخارجي" بدرجة غير مسبوقة.

فما هي إذن خريطة هذه التحديات ومصادرها؟ وكيف تفرز أزمة هوية؟

كذلك ما هي أنماط الاستجابة المطلوبة الاستراتيجية منها، والآنية؟

الإجابة على هذين السؤالين الكبيرين فيما يتصل بالخريطة والمصادر وأنماط الاستجابة تعتمد على دراسات حالة مصرية هي مخرجات المؤتمر السنوي الثامن عشر لمركز البحوث

(*) محاضرة د. نادية محمود مصطفى في الجلسة المخصصة للموضوع في المؤتمر.

والدراسات السياسية الذي عقد في فبراير ٢٠٠٥، وهي دراسات اعتمدت -في جانب كبير منها- على منهج إمبيري تحليلي لوثائق عملية التطوير ومدخلاتها ومآلاتها حتى الآن^(٢).
(أ) عن البعد الأول: الخريطة والمصادر والتجليات: يبدأ تحديدها من واقع مناقشة عدة إشكاليات:

أولاً- في فلسفة التعليم ورؤيته الاستراتيجية- عن وظيفة ودور التعليم: إشكاليات العلاقة بين القيمي والمادي (كيف؟)

ثانياً- في دوافع التطوير وتحدياته: إشكاليات العلاقة بين الداخلي والخارجي (لماذا؟).
ثالثاً- في مصادر خبرة التطوير وتمويلها (من؟): إشكاليات العلاقة بين الاعتماد على الذات وبين المساعدة الخارجية.

رابعاً- في بعض قضايا التطوير ومجالاته وآلياته: إشكاليات تحديد الأولويات لكسر الحلقة المفرغة من التأزم، ومن التآرجح بين علاج الأعراض وعلاج الأسباب.
خامساً- في تأثيرات بيئة منظومة التعليم الجامعي: إشكالية المدخلات: من منظومة تعليم ما قبل الجامعة، من منظومة القيم والأخلاق المجتمعية، من منظومة اقتصاد الدولة والمجتمع (الفقر والديون) من منظومة السياسة الداخلية (الفساد، وقيود الحرية) والتدخلات الخارجية.

ويمكن مناقشة كل من هذه الإشكاليات، من واقع وحالة تطوير التعليم العالي في مصر والجارية منذ عام ٢٠٠٠ ووثائق هذا التطوير، ونكتفي في هذا الموضوع بعرض الخلاصات التالية عن الإشكاليتين الأولى والثانية:

١- إشكالية فلسفة التعليم ورؤيته الاستراتيجية يثير العلاقة بين المادي وبين القيمي. وهي العلاقة التي تترجمها مجموعة من الثنائيات عن الأولويات في وظيفة ودور وأهداف التعليم الجيد ومحدداته، وهي تتلخص كالآتي:

التعليم مدخل في التنمية الشاملة ووسيلة/ مخرج من مخرجات التنمية... دور تنموي اقتصادي/ دور في الحراك الاجتماعي ومساحة للتنشئة على المواطنة... هدف معرفي (إنتاجاً ونشراً وتوظيفاً)/ هدف إنتاجي... وظيفة خدمية/ وظيفة مجتمعية... إعداد المواطن القادر على خدمة الأمة وحمايتها/ إعداد المتخصص والمنتج البشري ذي العائد الاقتصادي.. وظيفة خدمية/ وظيفة إنتاجية ذات عائد اقتصادي... متطلبات واحتياجات سوق العمل/ احتياجات

(٢) انظر جدول أعمال هذا المؤتمر والتقرير النهائي من إعداد أ.د. سيف الدين عبد الفتاح مقرر المؤتمر، على موقع المركز على شبكة المعلومات ويصدر كتاب هذه الأعمال قريباً.

- انظر: د. نادية محمود مصطفى، في خبرة تطوير التعليم العالي: المسار والإشكاليات (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر) التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع وآفاق المستقبل أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر، مركز البحوث والدراسات السياسية (تحت الطبع).

العقل والمعرفة وبناء الأمة بالمعنى الشامل... متطلبات مادية للتطوير/ متطلبات معنوية قيمية أخلاقية... مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية/ مواجهة تحديات العمران الحضاري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثنائيات التي تفصح عنها خطابات وثائق التطوير، إنما تشير إلى أن رؤى التطوير إنما تواجه مشكلة استراتيجية؛ وهي عدم الاتفاق على فلسفة للتعليم وعدم وضوح الرؤية، وبذلك لن يصبح التعليم مخرجاً من الأزمة ولكن سيتعرض بدوره للأزمة.

٢- إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي تنبثق أساساً من عمليات العولمة.

ومن أهم التعبيرات عن عواقب هذه الإشكالية ما يتصل بالهوية الحضارية، سواء على مستوى التوجه العام والاستراتيجية العامة أو على مستوى مقررات ومناهج التعليم. **فمن ناحية:** نجد أن خطابات الدوافع والتبرير للتطوير تحفل بمفردات: "التعاون الدولي"، "المعايير الدولية"، "الانفتاح والاندماج فيما يحدث في الخارج من تطورات"، وفي المقابل نجد غياب مفردات أخرى تتصل بالذات الحضارية مثل: "اللغة العربية" و"الموروث الحضاري" و"العروبة والإسلام" و"الإرادة الوطنية والاستقلال الفكري"، و"القيم الأخلاقية" و"الوحدة والترابط".. وهي المفردات التي تعكس تمسكاً بالهوية والشخصية القومية والذات الحضارية، في مواجهة توجهات التدوير والتنميط.

ومن ناحية ثانية؛ فإن جهد التطوير في معظمه إنما يسبح في "مياه وافدة"، ويندر أن ينبع من روافد عربية وإسلامية أصيلة؛ حيث إن جميع العلوم التي تقدم للطلاب تنطلق من منهجية معرفية غربية بحيث سادت غربة العلوم التربوية مما أثر على الطلاب؛ إذ إن هذه العلوم تربيههم على التبعية الثقافية وعدم الاعتزاز بهويتنا الحضارية المتميزة.

ومن ناحية ثالثة، احتلت أيضاً قضية "تحديات العولمة لمنظومة التعليم المصرية" اهتمام المختصين، وعلى نحو أبرز عدة ثنائيات خطيرة وهامة طرحتها التحليلات والتقارير؛ وهي ثنائيات تعكس إشكاليات مهمة تثيرها قضية العلاقة بين "الهوية" وبين تطوير التعليم الجامعي في مصر، وعلى النحو الذي يطرح معنى جديداً للهوية غير المعنى السائد في ذهن. إن الإشكاليات الأربع المشار إليها: الفلسفة، الدافع، الموارد والخبرات، البيئة، كل منها تجسد مستوى من التحديات حضارية وهي تشكل -في تجمعها- "أزمة التعليم". فعلى سبيل المثال، نظراً لأنه ليس هناك فلسفة للتعليم تنطلق من بُعد حضاري واضح ونحو هدف حضاري محدد، نجد ما يلي:

- ارتفاع نغمة "مواجهة احتياجات السوق" كفلسفة.

- التحيز المعرفي للمنظورات الغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية وغياب "الإسلامي" منها حيث يظل المنظور الإسلامي حبيس الكليات الشرعية منذ تم الفصل بين التعليم الديني والمدني.
- اكتساح اللغات الأجنبية للتعليم في الجامعات الحكومية، ناهيك عن الجامعات الخارجية الخاصة والأجنبية.
- تراجع وزن التاريخ، وغياب مقرر ثقافة أو تاريخ أو حضارة إسلامية.
- بعد الفصل بين الديني والمدني يأتي الآن وأن الحديث عن إلغاء التعليم الديني أو تقييده باعتباره منبعًا من منابع الإرهاب.
- المال الأجنبي والخبرة الأجنبية ماثلة بوضوح في برامج "التطوير" أو فنقل: "برامج الاستبدال" في غياب كبير لمصادر التمويل الذاتية المدنية، وفي مقابل تراجع الحكومي.
- تزايد الفجوة النوعية بين تعليم "المجاني" وبين تعليم "الخاص" والتعليم "الأجنبي" بما دعم الفجوة، ليس بين اعتبار وفقراء المجتمع الواحد، ولكن بين من أضحو عولميين ومن ظلوا محليين؛ لأن "الخاص" أضحى هو الأجنبي، الدولي.
- غياب استقلال الجامعات تحت وطأة التعيينات والتدخلات الأمنية والتي تجعل من الجامعة مجرد أداة من أدوات الحكومة لا منارة للشعب والمجتمع ككل؛ حيث تضغط السياسة والأمن والاقتصاد أكثر فأكثر على الوظيفة الحضارية العمرانية للجامعات، وبعد أن كان لدينا فقهاء السلطان أضحى لدينا "دكاترة السلطان"، وبعد أن كان لدينا تعليمًا مجانيًا لتحقيق حراك اجتماعي لكافة طبقات الشعب، فقدت المجانية مغزاها مع تضاعف أعداد الطلبة، ومع تزايد أمراض العملية التعليمية مما أثر على مخرجات "التعليم المجاني".

ب) هذه الأمور التي تتم باسم التطوير وكاستجابة لتغييرات عالمية، ليست في الواقع إلا تعبيرات عن أزمة هوية، حضارية، ليس فقط أزمة موارد وإمكانيات^(٣)، وهذه هي الحظورة.

ولا يعني هذا القول خوفًا على هوية ناجزة ثانية لا تتغير، بل العكس هو خوف على الهوية ألا تتجدد بطريقة صحية فتتبدد؛ فالتجدد يحدث بالانفتاح وتغير ما هو قابل للتغير مع الحفاظ على الثابت؛ أي النواة الصلدة للهوية، وإلا أضحى التجديد استلابًا، وهذا ما يقع لنا الآن ويتجسد بقوة في مجال التعليم. في حين أن "الهوية" هي فيض متجدد لا تمنعه

(٣) انظر التفاصيل في: د. سيف الدين عبد الفتاح: التعليم والهوية (في) مرجع سابق.

نواته الصلبة من إمكانات التفاعل مع الواقع المتغير للتمكين لأصول الهوية وتجلياتها في الزمان والمكان والإنسان، وليصبح الوجود بالهوية وفي سبيل الهوية. وهذا الحديث عن الهوية بمناسبة الحديث عن التحدي الحضاري للتعليم ليس فائض كلام ولكن الهوية هي واقع سواء في أزمته أو فعاليتها؛ فالهوية: تستدعي: أصول المرجعية، وحقائق التمايز والاختصاص. كما تستدعي أيضاً ضرورات التعايش والتواصل والحوار مع الآخر، وفي هذا الاستدعاء تظل أداة المرجعية (اللغة) وذاكرتها (التاريخ).

إن الهوية الجماعية هي التي تتصل بالمقاصد الحضارية، والوجهة الحضارية (أين؟: المنهج)، وبالبوصلة الحضارية (إلى أين؟: المعيار)، وبالميزان الحضاري: (ماذا نأخذ؟ وماذا نرفض؟)، وبالبيئات الحضارية (ماذا نملك من مصادر الاختصاص؟). كما أن اضطراب هذه الهوية الجماعية يستدعي عكس كل ما سبق، وينعكس على أزمة الهوية في الأمة، التي تنعكس جلية واضحة على التعليم. وسمات هذه الأزمة كما يتجلى في أزمة التعليم هي:

- تهيمش الثقافة الأصلية وأدواتها وخاصة اللغة، وذاكرتها التاريخية الفعالة.
- هجوم الوافد والاختراق من جانبه.
- الخصوصية الثقافية تصبح موضوع تساؤل.
- الفجوة بين القيم والسلوك: تمزيق الذات، تشتيت الوعي، فقد الثقة بالقيم.
- المقارنة الدائمة بين حال الأمة وحال غيرها (منظار الدونية).
- العجز عن اتخاذ القرار في المسائل الكبرى والمصيرية.

هذه الرؤية التي اطرحها الآن -وكما جاءت في المؤتمر السنوي في بحث د. سيف الدين عبد الفتاح- تجد بالطبع من ينتقدها بل ويرفضها باسم "العالمية" والتعاون الدولي والانفتاح وغيرها من المفردات، وهؤلاء الناقدون يوجدون في سدة اتخاذ القرار وصنع السياسات فما العمل إذن؟؟

هناك مستويان لهذا العمل: أحدهما آني^(٤) والآخر استراتيجي، وسأركز على هذا الأخير وهو يطرح التساؤل التالي: هل نجد أنداداً لمن ينبرون لتأسيس الجامعات الخاصة والأجنبية باسم الانفتاح ومسايرة التقدم؛ أي أنداداً ينبرون لتأسيس (الجامعات الحضارية) فتكون نواة تحدث اختراقاً أو تعيد توازناً قد اختل بقوة؟ هذا يقتضي أولاً الإجابة عن تساؤل: ما هي الجامعات الحضارية التي تؤسس للهوية وتفعليها؟

(٤) انظر مجموعة من المقترحات الآتية في الجزء الثاني من هذا التقرير والخاص بأفكار من واقع أعمال المؤتمر.

تبرز الإجابة فيما كتبه د. سيف الدين عبد الفتاح في تفعيله لتراث أستاذنا د. حامد ربيع^(٥). فقد كتب د. حامد ربيع منذ ما يقرب من العقدين أو يزيد - عن الجامعات الحضارية ما يلي:

الجامعة الحضارية: تشير إلى أن "أي جامعة لابد وأن تملك وظيفة حضارية..؛ بحسبانها "معقل الثقافة القومية.." و"تمثل علاقة ترابط ثابتة بين الماضي والحاضر والمستقبل عبر نظام القيم التاريخية للمجتمع السياسي" وهي بهذا الاعتبار "كل نشاطها لا يدور سوى حول الوظيفة الحضارية.."، تتمركز وظيفتها حول "التعامل مع العالم المعاصر الفكري والحركي من منطلق واحد: بناء وتعميق وإعادة تشكيل مفاهيم وقيم التعامل الحضاري..." وظيفة الجامعة الحضارية تختلف عن الصورة المتداولة للجامعات الأخرى والهادفة إلى الارتباط بالنشاط المهني، فهي على العكس من ذلك تصير وظيفتها التعامل مع قيم حضارة معينة بغرض تطويرها.. أو إكمال ما يمكن قد أصاب تلك الحضارة من نقص.. أو مواجهة ما يعترضها من "جمود أو تيبس لسبب أو الآخر.."، الجامعة الحضارية كذلك "أداة من أدوات البناء الأيدلوجي ولكن من منطلق جماعي منظم ومستمر وثابت.." الجامعة الحضارية في هذا التصور جامعة لعناصر الوظيفة الحضارية وتفعيلها.

ومن نماذج الجامعات الحضارية - الجامعات الحضارية تؤسس لمشروعات حضارية كبرى، مفهوم الوحدة الأوروبية إنما يستمد مصادرة الحقيقية من جامعة باريس خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، جامعة اللايتزان بروما من أكثر الجامعات الحضارية عراقية واتساعاً حيث الإيناع الحضاري دفاعاً عن الكاثوليكية السياسية، الجامعة العبرية في القدس والتي سبقت إنشاء الدولة الإسرائيلية بأكثر من عشرين عاماً والتي لا تزال حتى اليوم تتميز بالاستقلال الكامل عن الدولة. الجامعة الأزهرية وحتى بداية الستينيات لم تكن سوى متابعة لتطور عملية الإيناع الفكري والتجديد الحضاري في المنطقة العربية والمجال الإسلامي، الوظيفة الحضارية والتجديد الفكري والحضاري مارستهما هذه الجامعة بفاعلية لتؤصل كيان هوية وفاعلية في آن، إلا أن تراجع دور الأزهر كجامعة حضارية جعله كواحدة من الجامعات المتعارف عليها في هذا المقام.

من الواضح إذن أن الحاجة لهذه الجامعات لتأسيس الهوية -وفق طرح د. سيف الدين عبد الفتاح- ليس فائض كلام ولكنه مقدمة لازمة وواجبة لأصول التمكين الحضاري بأوسع معانية في مواجهة التحديات الحضارية الممتدة؛ عن طريق تأصيل الذاكرة الحضارية وعمليات الإحياء والتجديد التي تقضي إلى تماسك وتجانس وحيث تؤصل لثقافة الممانعة

(٥) نقلاً عن المرجع السابق.

والمقاومة، وحيث تعمل على إعادة صياغة وتنظيم الحياة الحضارية والقيمية والعقلية في ضوء عناصر الثوابت الحضارية، مما يحقق درجة من الثقة والندية للأمم الأخرى تكون بمثابة القاطرة لتحقيق العمران^(٦).

فإذا كانت أزمة الأمة المادية في جانب كبير منها أزمة ثقافية فإن العمران منطلق تجديد الثقافة^(٧).

أما منهج هذه الجامعة الحضارية فهو (غاية التغيير عن التفاعل بين الذات والآخر لتجديد الهوية وليس استبدالاً لها). ويلخص الشكل التالي -الذي خطه د. سيف الدين عبد الفتاح^(٨)- هذا المنهج تحقيقاً للوظيفة الحضارية:

(٦) نقلاً عن المرجع السابق.

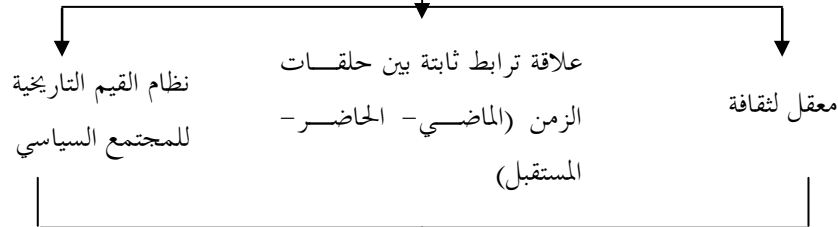
(٧) راجع: د. نادية مصطفى (محرر) أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، ديسمبر ٢٠٠٤، (تحت الطبع).

(٨) د. سيف الدين عبد الفتاح: مرجع سابق.

الوظيفة الحضارية للجامعات وتأسيس الجامعات الحضارية

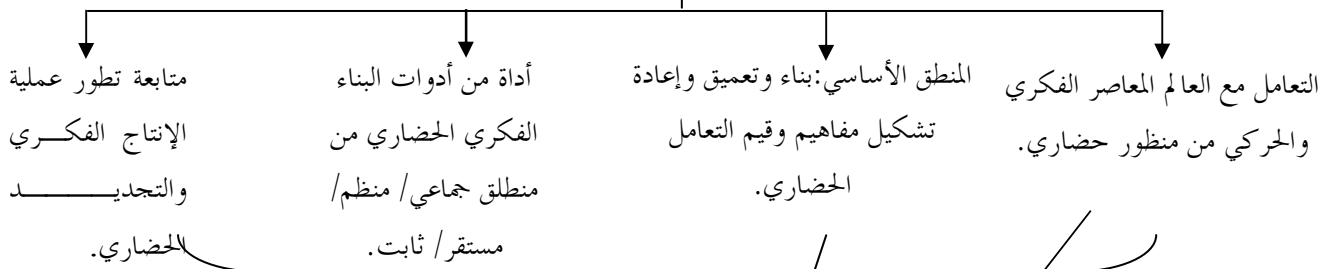
الجامعة

وظيفة حضارية



الجامعة الحضارية

(كل نشاطها لا يدور سوى حول الوظيفة الحضارية)



إنتاج القيادات الفكرية الخلاقة

الوظيفة الكفاحية التي تفرض جمعاً بين ثقافات

متعددة النضج الحركي - ترسيخ القدرة على مواجهة ورفع راية التحدي

الجامعة الحضارية نقطة البداية الضرورية لأي تعامل مع الثقافة الأجنبية الغازية

(مواجهة التحديات الحضارية الممتدة)

أدوات المساندة للمعاهد الحضارية وضرورة وجود أدوات بديلة ومكملة

تقوم الواقع الثقافي في إطار

تقوية الممانعة والمقاومة

السياسة الثقافية

الموحدة والمتجانسة

مراكز البحوث وإحياء

التراث العربي والإسلامي

أدوات مهمة قادرة على مواجهة

الواقع المعاصر لا يعرف هذه الجامعات،

سد النقص الحالي جزئياً وموقتاً

إن الجامعات الحضارية على هذا النحو -كما يقدمها د. سيف الدين عبد الفتاح نقلاً عن د. حامد ربيع- ليست الجامعات الدينية (التي لا تتجه إلا إلى المؤمن المنتمي إلى التقاليد الإسلامية، وتعيش في التاريخ وتتغلق عن العالم المعاصر، ولا تفهم معنى الوظيفة الحضارية)، ولكنها شيء آخر ينطلق من الدين كنواة صلبة للثقافة والحضارة ولكنه لا ينحصر في تقاليده فقط.

العالم العربي والإسلامي عرف نماذج تتفاوت قرباً أو بعداً، ولكن أقصى ما تأمل إليه هذه النماذج هو تضيق الفجوة بين العلم الشرعي والعلم الاجتماعي، (راجع نماذج التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم في: جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية في ماليزيا، دار السلام في إندونيسيا، الجامعة الإسلامية في باكستان).

ولذا يظل الاحتياج قائماً لجامعة حضارية تساعد على مواجهة التحديات الحضارية للتعليم العالي.

ثانيًا - أفكار حول التعليم العالي والتحدي الحضاري: قراءة في بعض أعمال ملتقى التعليم العالي: رؤية مستقبلية^(*).

وكانت محاضرتي هي الأولى في سلسلة من محاضرات اليوم الثاني عبر ثلاث جلسات متتالية والتي أعقبها مجموعة من التعقيبات والأسئلة. وكانت الجلسة الأولى فقط هي التي بعنوان "التحدي الحضاري" في حين كان عنوانا الجلستين الثانية والثالثة في نفس اليوم على التوالي: "من أجل منظومة تربوية فاعلة ومتفاعلة"، و"دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تطوير التعليم العالي". وبالرغم من ذلك فإن الخيط الناظم الذي حكم تفاعلي طوال الجلسات الثلاث كان ذلك المتصل بالفعل الحضاري في مستوياته المختلفة: دافعاً، محفزاً، عائفاً، تحدياً، مُخرِجاً، مدخلاً.... وعلاقته بالتعليم العالي. فلقد ولدت كل مداخلة وكل تعقيب إسهاماً في نسج هذا الخيط.

(١) الجلسة الأولى^(٩)

وكانت بداية التفاعل مع طرحي كل من أ. محمد بريش ود. سعيد بن سعيد، فلقد راكمنا على طرحي وإن من مداخل مختلفة. وكان الرابط لدي بين المدخلات الثلاثة هو موضع الهوية من عناصر القوة الشاملة والدلالة بالنسبة للتعليم.

فمن ناحية: تلخصت أطروحة أ. بريش وفق قراءتي لها في الآتي:

العلم فعل سياسي في صميم توازن القوى السياسية فهو قوة، وقوى ويتأثر بشدة بالسياسات. ولا أدل على ذلك من سياسة البحث العلمي ومخرجاتها في مجال القوة العسكرية. وعلى ضوء ما يحال بيننا وبينه من تكنولوجيا القوة العسكرية الحديثة (حال إيران حالياً) يثور التساؤل: هل لدينا القدرة على مواجهة التحدي الحضاري باختراقه بفعل المبادرة والإنجاز؟ الإجابة مهمة على ضوء حقائق وضع التعليم الراهن كما تقدمه الإحصائيات وعلى نحو بين كيف أن السياسات التعليمية من كثرة ما تتعرض له من تغيير بدون استراتيجية أضحت شديدة التشويه. وأهم مصادر هذا التشويه غياب المرجعية؛ فإن توافرها والإيمان بها (مدلول قصة ذي القرنين) يدفع نحو الفعل للإنجاز دون اعتبار بالعقبات والقيود: فسنظل نتحدث عن العوائق لأنه لا توجد استراتيجية واضحة للتغيير.

ومن ناحية أخرى: انطلقت أطروحة د. سعيد بن سعيد من ركائز ثلاث لعملية التطوير المطلوبة، تدور حولها بعض التساؤلات باعتبارها بدائل؛ وهي: هل الهدف هو

(*) تتناول القراءة ٦ جلسات من اليومين الثاني والثالث من المؤتمر؛ وهي التي قام على تنظيمها الإيسيسكو، والتي شاركت فيهم د.

نادية مصطفى بتقديم محاضرة في جلسة ورئاسة جلسة ثانية والمداخلة والتعقيب في الجلسات الأربع الأخرى.

(٩) ندوة "التعليم العالي والتحدي الحضاري" الجهة المنظمة: اتحاد جامعات العالم الإسلامي، المشاركون هم؛ المنسق: د. عزت جرادات، والمتحدثون (أجدياً): د. سعيد بن سعيد العلوي، أ. محمد بريش، د. محمد عبد الرزاق الطبطبائي، ود. نادية مصطفى.

العالمية، أم الانخراط في العصر والانفتاح على العالم، أم الحفاظ على هوية عربية إسلامية؟

وبعد استعراضه لفقه العولمة والتمييز بينها وبين العالمية، وتفنيد أخطاء بعض المواقف من العولمة (مثل القول بأنها شر كلها أو أنه يمكن قبولها أو رفضها كلها) وحيث استدعى في تفنيده القول بأن الاستعمار لم يكن شراً كله بل كان بوابة العرب نحو الحداثة، وبعد استعراض سلبيات الوضع الراهن للتعليم واقتراح بعض البدائل الفنية الجزئية (التمويل، توفير الحد الأدنى من التكوين والمعلومات، التطوير التقني) ختم د. بن علوي طرحه بالقول:

تظل الحاجة للحفاظ على الهوية الثقافية وتجديدها بالإبداع المحلي سعيًا نحو العالمية، وذلك بإعطاء وزن للمكونات الثقافية الكبرى في عملية النهوض؛ وهي: الإسلام، اللغة العربية، الإرث الحضاري.

ولقد ولدت لديّ هاتان المداخلتان بعض الأفكار إلحاقاً أو استكمالاً أو مقارنةً مع مكونات مداخلتي؛ وهي كالآتي:

الهوية -في المجتمع والتعليم- ليست فائض كلام أو مثاليات بعيداً عن أرض الواقع في عصر العولمة؛ وهي ليست مجرد خصوصيات وتميزات ثقافية مقارنة بالغير، ولكن هي عنصر من عناصر القوة والدفع. والتعليم المبنى على رؤية حضارية تحدد الذات وأهدافها مقارنة بالآخر هو أساس بناء القوة بكافة تجلياتها. فعلى سبيل المثال؛ فإن مقاومة إيران للضغط الخارجي على قدراتها النووية إنما هو موقف سياسي يُبنى على رؤية كلية، كما أن مراكز البحث العسكرية في الغرب وخططها الاستراتيجية العسكرية إنما تنطلق من رؤى للذات والعلاقة مع العالم (الهيمنة)؛ ومن ثم فليست وقائع القوة المادية هي المحك ولكن وقائع قوة الأفكار والمرجعيات؛ وهو الأمر الذي تبرز أهميته حالياً على ضوء ما يتضح من التوظيف القيمي والثقافي لخدمة السياسي.

المرجعية والإيمان بها، وكذلك الهوية الثقافية، يمكن أن تكون غاية (د. بن علوي) أو أداة ومنطلقاً (أ. بريش) أو أساساً لمنظور ورؤية وفلسفة يتحدد بناء عليها -فيما يخصنا الآن- وظيفة التعليم العالي ودوره. بعبارة أخرى: ليس استدعاء الحديث عن الهوية الثقافية والتعليم العالي مجرد وسيلة لإبراء الذمة وكتعبير عن التذكر بعد فورة الإغراق في التفصيلات والجزئيات الفنية لمشاكل التعليم وسبل تطويرها، ولكن هذا البعد هو المنطلق للرؤية الكلية سواء كانت حضارية أو براجماتية ذرائعية باسم المصالح الآنية.

٢) ولقد استكمل هذا الخيط الناظم مساره مع الجلسة الثانية^(١٠). وإذا كان هذا الخيط قد غاب بصورة صريحة وواضحة عن إحدى المداخلات (سالم الوهابي)؛ فلقد كان حاضراً ولكن مستبطناً في المداخلة الثانية (د. خالد الصمدي)، في حين بدا ظاهراً جلياً في المداخلة الثالثة (د. نصر عارف).

وتلخصت أطروحة د. نصر عارف في سؤال جوهرى حول خلل المنظومة التربوية بين المستوى الكلي والجزئي؛ حيث تساءل: لماذا مثلاً استمرار النقاش حتى الآن بين اتجاهات متنوعة في نفس القضايا؟ وكانت إجابته:

- لأننا لم نطرح السؤال الصحيح؛ وذلك بسبب:
- النقل عن الغير، وليس الإبداع أو التجديد.
- الثنائية المفروضة بلا حل: الذاتي والوافد.
- افتقاد مفهوم النظام وغلبة ردود الأفعال للموضوعات والتقليعات الفكرية والتربوية؛ لأن القرارات نتاج السياسة؛ ولذا فالأهداف غير ثابتة تتغير بتغير الحكومات.

- فشل التنسيق بين العرب وبعضهم البعض.
- عدم وجود خطط استراتيجية لإصلاح المناهج بالتنسيق بين الرأسي والأفقي.
- كمون النظرة التقليدية للعلم (نقل الدين من جيل الجيل) والمعلومات ليست فقط هي المطلوبة.

- التربية ليست غاية في حد ذاتها ولكن وسيلة لتحقيق المقاصد: إذن؛ كيف نبني منظومة تربوية تراعي الإنسان الحضاري الذي ينتمي لثقافة ولدولة وليس مجرد آلة أو ترس.

- نحن في حاجة إلى تحديد الكليات قبل الفرعيات: الفلسفة التربوية والتعليمية؛ أي الاستراتيجية ولكن المرتبط بالمكان، ثم الانفتاح على العالم: وليس المطلوب الترتيب العكسي؛ أي البدء بالعالمي واحتياجات الانفتاح عليه (كما اتضح من طرح د. سعيد بن سعيد).

ومن ثم فلقد جدد طرح د. نصر التذكرة بأنه من أول شروط الفعالية المطلوبة؛ هو أن تحدد موضع الخلل في المنظومة التربوية ومصادرها الأصلية وليس مجرد أعراضها أو تجلياتها. ومن ثم فإن التمييز بين متطلبات الرؤية الكلية الحضارية للاستجابة للمنظمة

(١٠) ندوة "من أجل منظومة تربوية فاعلة ومتفاعلة"، الجهة المنظمة: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة [إيسيسكو]، المشاركون هم؛ المنسق: د. نصر محمد عارف، والمتحدثون (أجدياً): د. خالد الصمدي، د. سالم علي الوهابي، د. عبد العزيز صالح بن حبتور، ود. عزت جرادات.

للتحديات الحضارية ضرورة مسبقة على تصميم أي برامج تنفيذية، بل هي في الواقع شرط مسبق بدوره تظل عمليات التطور المرجوة تدور في حلقات مفرغة؛ حيث إنها مجرد ردود فعل وليست استجابات منظمة.

وفي المقابل وعبر هاتين الجلستين انقسمت التعقيبات بين مستويين: مستوى التساؤل حول المسئول عن الفشل حتى الآن وكيفية تجاوزه بدلاً من الاستغراق في التشخيص، ومستوى تحديد من المسئول عن إحداث التغيير المطلوب سواء من ذاتنا أو من لدى الغير، وخاصة وأن الأطر القائمة غير الديمقراطية لا تبشر بخير لإنجاز هذا التغيير الفاعل المطلوب؛ ولذا يصبح الجواب كما شرحه أ. بريش: أنه حتى الآن لم يتحقق استشراف حقيقي بالمعنى الدقيق للكلمة لمستقبل التعليم في الوطن العربي؛ وهو الأمر الذي أكدته د. سعيد بن علوي مميزاً بين الافتقاد للتشخيص الدقيق وبين البكاء على الوضع الراهن؛ حيث من المطلوب ألا ننخرط في رسم خريطة السلبات فقط، ولكن أن نحدد بدقة موطن الخلل ومن المسئول عن الفشل أو إحداث التغيير.

فلقد نفى أ. بريش أن يصبح السوق (بعد الدولة) في عصر العولمة، مرجعية لدوافع وأهداف التطوير. كما نبه د. نصر عارف إلى تآكل الدولة وتراجع مسؤولياتها مما يفسخ الباب أمام المبادرة المستقلة في مجال التعليم؛ وهو الأمر الذي يفرض التفكير والحركة بطريقة جديدة تعظم المكاسب وتقيد من المخاطر أمام مشاركة الجميع في هذا المجال في ظل قواعد كبرى تضعها الحكومات تاركة التفاصيل للمستويات غير الحكومية.

وميزت د. نادية مصطفى بين الرسمي والمدني، وكيف أن فشل الأول لا يعفي الثاني من المسؤولية، ومن ثم الحاجة ماسة إلى تفعيل دور القطاع المدني في مجال التعليم، وهذا يتطلب مبادرات مدنية في التمويل وتصميم المقررات، وإعداد المعلم؛ وهو الأمر الذي يتطلب تفعيله وتدعيمه بالاهتمام بالشبكات المدنية الموازية للقطاع الحكومي الرسمي. كما يتطلب تطويراً لدور المؤسسات الإقليمية المعنية بهذا المجال: العربية منها والإسلامية، نحو انفتاح أكبر على القطاعات الفكرية والمدنية، وبحيث تتقلص أنماط النشاط التقليدي؛ أي الرسمي فقط.

(٣) هذا، وكان موضوع الجلسة الثالثة^(١١) هو دور هذه المؤسسات، وبعد قراءة في أهداف مؤسسات خمس (من واقع وثائقها)؛ وهي اليونيسكو والإيسيسكو والإليكسو واتحاد الجامعات العربية والمكتب العربي للتربية في الخليج، قدم د. عزت جرادات بعض المقترحات

(١١) محاضرة "دورة المؤسسات الإقليمية والدولية في تطوير التعليم العالي" الجهة المنظمة: المنظمة الإسلامية والعلوم والثقافة [إيسيسكو]، المنسق: د. سعيد بن سعيد العلوي، والمتحدث: د. عزت جرادات.

لتحسين هذا الدور؛ وهي: الانفتاح على العالم، الدراسات المستقبلية، الاستفادة من الدعوات العالمية لقضايا المرأة وحقوق الإنسان، تطوير العلاقة بين الرسمي والفكري والمدني. ولقد أثار هذا العرض لدى جملة من الأفكار استدعت -مرة أخرى- الخيط الناظم المتصل بالتحدي الحضاري؛ وهي تتلخص كالاتي:

لا يمكن الوقوف على حقيقة دور هذه المؤسسات من مجرد قراءة أهدافها من الوثائق، ولكن عرض خبرة الأنشطة والإصدارات أكثر أهمية بالنسبة للقضية موضع اهتمامي؛ وهي تحديد طبيعة الرؤية الكلية والفلسفة التي تبنى عليها أدوار هذه المؤسسات، وليس أدل على ذلك من أن قراءة أهداف هذه المؤسسات الخمس يبين أنه لا فارق جوهرياً فيما بينهم بالرغم من أن الدوائر التي تمثلها هذه المؤسسات عربية، إسلامية -خليجية- تفترض وضوح البعد الحضاري والثقافي؛ فمن العجيب ملاحظة أن اليونسكو -وهي المؤسسة العالمية- هي الأكثر نصاً في وثائقها على الهوية والخصوصية والتعددية الثقافية وضرورة حمايتها ومراعاتها في برامج التعليم أو التنمية أو الحوارات.

ومن ثم يظل التساؤل عن ماهية الرؤية الكلية الحضارية لهذه المؤسسات منطلقاً أساسياً لتقويم مخرجات أنشطتها وإصداراتها، ولعل الوقت قد حان لإجراء دراسة مسحية تقويمية لهذه الأعمال وتحديد نتائجها الملموسة، وتقدير قدر التشابك والاختلاف ولقد بين د. جرادات في رده، كيف أن الثقافة والهوية والخصوصية كشعار لا تكفي في حد ذاتها، وخاصة أن الأنشطة الجارية (التدريب مثلاً) لا تكفي لتوليد قيادات فاعلة في هذا المجال، ناهيك عن افتقاد التنسيق في اجتماعات الوزراء المعنيين، كما أن إنتاج هذه المؤسسات لا يطلع عليه المفكرون نظراً للفجوة الناجمة عن كونها مؤسسات حكومية رسمية تتدخل فيها بقوة الاعتبار السياسية؛ وهي الاعتبار التي تحول دون تحقيق إنجازات حضارية محددة، ولقد ضرب سيادته المثل بمشروع التأليف عن "التاريخ الإسلامي" الذي لم يصدر الكتاب عنه حتى الآن بسبب عدم اتفاق ممثلي الحكومات على محتويات أجزائه فيما عدا ما يتصل بعصر النبوة والخلافة الراشدة.

هذا ولقد تداعى لدي من واقع التفاعل مع هذا الطرح عدة أفكار نحو سبل تفعيل دور هذه المؤسسات في التعليم العالي من خلال تدعيم التعاون البيئي على المستويات الرسمية والمدنية؛ ومن هذا:

- التنسيق بين الأكاديميين الذين ينتجون علماً عبر أرجاء العالم الإسلامي وتسويق إنتاجهم لتحقيق التراكم وخاصة فيما يتصل بتطوير منظورات حضارية للتعليم، وفي مجال تدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ حيث تبذل جهود على مستويات وطنية عدة لا يتم التنسيق بينها تحقيقاً للتراكم ووفقاً للمخرجات.

• التنسيق بين المراكز العلمية النوعية وخاصة تلك العاملة في تطوير الاستفادة من التراث الإسلامي.

• الاهتمام من خلال اتحادات الجامعة- بدفع المناخ الثقافي العربي والإسلامي في الجامعات المدنية وليس فقط الدينية؛ فمثلاً أين الجهود لدفع تخطيط مقرر عن الثقافة العربية والإسلامية ومن ثم تدريسه في الجامعات؟

• دعم التبادل الطلابي والأساتذة بين الجامعات العربية والإسلامية في برامج وأنشطة متخصصة.

• تصميم برامج مشتركة للتدريس في مجالات متنوعة؛ لدفع العلاقات الإسلامية- الإسلامية، أو العربية- العربية، على غرار البرامج التي يقوم بتنفيذها الاتحاد الأوروبي في نطاق الشراكة الأوروبية-المتوسطة- على صعيد برنامج Tempus، وكان أحد نماذج هذه البرامج ماجستير الدراسات الأوروبية المتوسطة الذي تم تأسيسه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ عام؛ باعتباره شكلاً من أشكال دعم أوروبا لتطوير التعليم العالي في مصر.

• رعاية أنماط جديدة من الأنشطة الطلابية التي تحقق التواصل بينهم وبين مؤسسات الأمة؛ مثل نماذج المحاكاة لبعض هذه المؤسسات. ولقد بدأ تصميم وتنفيذ نموذج محاكاة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، وتحت إشراف برنامج حوار الحضارات في العام الجامعي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

• وضع أساس جامعة حضارية.

جانب آخر من تعقيبات الحضور وأسئلتهم في الجلسات الثلاث من اليوم الثاني - وخاصة الثانية والثالثة- بل هو في الواقع الجانب الغالب على هذه التعقيبات، وقع في فخ الجزئيات والفرعيات ودون ربط مع الرؤية الكلية التي تمثل أساس التحدي الحضاري؛ وهو الأمر الذي يفرض البحث في تفسير هذا الوضع في ملتقى من المفترض أنه يناقش الكليات سعياً نحو استراتيجية للتطوير وليس تكتيكات التنفيذ.

فلقد تساءل البعض عن الآتي:

■ قدر الاهتمام بالتربويين ذاتهم وبالمعلم الجامعي كشرط لتنفيذ خطة التغيير.

■ افتقاد التواصل الإنساني بين الطالب وبين كل مكونات العملية التعليمية؛ ابتداءً من الأستاذ إلى الإدارة بالرغم من تفوق أهمية هذا التواصل الإنساني مقارنة بغيره من الأمور التي تستنفذ القدرات وتحوز الاهتمام.

- ضعف دعم المؤسسات الإقليمية للبحث العلمي وللباحثين.
- أثر غياب الديمقراطية عن عملية تصميم وتخطيط السياسات التعليمية.
- معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي: من الذي يحددها؟ وكيف نقبل معايير خارجية باسم كونها عالمية؟ وهل للمؤسسات الإقليمية سلطات في هذا المجال؟
- مدى دخول المؤسسات الإقليمية في عصر المعلومات، وكيف أحدثت تغييراً في أدائها وأدواتها التقليدية؟
- الرؤى عن الإبداع والعقل المنتج وليس المستهلك فقط.
- اللغة والتعريب.

(ب) وفي اليوم الثالث من أعمال المؤتمر وعبر جلسات ثلاث أخرى نظمتها أيضاً الإيسيسكو واتحاد جامعات العالم الإسلامي توالى أفكاري حول التحدي الحضاري والتعليم العالي على نحو استكمل أبعاداً أخرى من الخريطة التي شكلتها وقائع اليوم السابق:

(١) وفي جلسة "اقتصاديات التعليم العالي وتمويله"^(١٢): قُدمت ثلاثة موضوعات مترجمة:

والموضوع الأول (د. علي مذكور) انطلق من التمييز بين النظرية التقليدية والنظرية الإنسانية عن دور القطاع الخاص، شارحاً أهمية الاستثمار في مجال المعرفة والثقافة والتعليم، مما يستلزم -من ناحية- تعبئة مصادر تمويل خاصة وأهلية إلى جانب مصادر تمويل الدولة، وكلاهما -وفق طرح د. مذكور- يثير إشكاليتين مهمتين: خطورة الاستثمار الربحي على حساب فعالية التعليم وعلى نحو يؤدي بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال من جهة، وإشكالية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية وبين التأثيرات الأجنبية فيما يتصل بمصادر التمويل أو موجهات التعليم من جهة أخرى. ومن ثم انتقل د. مذكور إلى بيان قواعد وأسس مشاركة القطاع الخاص الرشيدة؛ وهي: إنسانية التعليم، تساوي الفرص، أهمية اللغة العربية مع إتقان لغة أجنبية. وانطلاقاً من أهمية الثقافة العربية

(١٢) ندوة "اقتصاديات التعليم العالي وتمويله" الجهة المنظمة: اتحاد جامعات العالم الإسلامي:

- المحور الأول: "الموارد الذاتية للجامعات: تحديات الترشيد وأساليب التنمية"، د. محمد بنفاطمة، أستاذ بالجامعة التونسية - تونس.

- المحور الثاني: "دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي"، د. علي أحمد مذكور، عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان.

- المحور الثالث: "مستقبل الإنفاق على التعليم العالي: الموارد والمجالات والاتجاهات"، د. تيريز الهاشم، أستاذ بكلية التربية، الجامعة اللبنانية - لبنان.

- المنسق: د. نادية مصطفى، مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

الإسلامية كإطار مرجعي، وسعيًا لتجنب مساوئ ومخاطر الاستثمار الخاص في التعليم، دعا د. مذكور للبحث عن طرائق جديدة للتمويل من قبيل: الأوقاف، التبرعات الأهلية، صناديق التوفير للطلبة، جزء من نفقات الدفاع العسكري... إلخ.

وتناول الموضوع الثاني (د. محمد بن فاطمة) أسباب الحاجة إلى أساليب جديدة للتمويل (منها: إعادة الهيكلة الرأسمالية، زيادة الطلب على التعليم العالي، انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم، تزايد هجرة الطلبة إلى الخارج..)، هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية أخرى: استعرض المحاضر بعض أشكال بدائل التمويل؛ وهي: الاستثمار الخاص، مصادر التمويل الإسلامية (الوقف والزكاة، الشراكة..)، وبين كيف تطرح أنماط التمويل هذه إشكاليات من قبيل جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية، والعلاقة بين الخدمات والمقابل لها في سبيل استرداد الكلفة. هذا، وتتنوع أنواع الجامعات والكليات التي توظف الاستثمار في التعليم ما بين جامعات/كليات منتجة (شهادات + بحث علمي + خدمات)، وكلية المجتمع (التدريب)، والجامعة المفتوحة (التدريب + شهادة..) إلخ.

ومن ناحية ثالثة عرضت المحاضرة لنماذج من التجارب الناجحة الأجنبية والعربية في مجال توفير مصادر تمويل جديدة للتعليم.

انطلق **الموضوع الثالث:** والذي قدمته د. تيريزا طربية من مقولة محددة؛ وهي: التباين بين الأهداف المعلنة من الحكومات وبين استراتيجيات الحركة، فضلاً عن التباين بين الأهداف المعلنة ذاتها مما يدفع الدولة للانقواء فيما بينها ويحدث التضحية غالباً بإحداها؛ وهي الأهداف الاجتماعية لحساب الاقتصادية.

وهو الأمر الذي يفرض معضلة هامة ألا وهي أن التوازن بين متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب تحقيقه لأسباب عديدة؛ من بينها: قصور موارد التمويل. وقدمت الباحثة مؤشرات على هذه المعضلة تتمثل أساساً في ضعف نصيب الفرد في التعليم من الناتج القومي، وزيادة أعباء الدول، وضعف مخرجات التعليم النوعية.

ويمكن الخلل -وفق رأي الباحثة- في الآتي:

- عدم تكافؤ الفرص حيث يحصل على التعليم الخاص ذي الكلفة العالية وذو النوعية الجيدة والذي يوفر فرصة عمل عالية للقادرين على دفع النفقات المالية.
- زيادة التعليم الخاص والأجنبي أيضاً ذات أثر سلبي على القرار السياسي للدول لصالح فئات محدودة في الداخل وقوى خارجية لا بد وأن تتدخل في السلطة.

- تطبيق مبدأ ترشيد الإنفاق العام الحكومي على حساب احتياجات التعليم.

■ الاستسلام لمتطلبات السوق على حساب المتطلبات المعرفية والمجتمعية والإنسانية.

■ تخلي الحكومات عن سلطة المراقبة والمحاسبة.

وبالنظر إلى الأطروحات الثلاث على التوالي نجد أنه في حين لمست الأولى أسانيد معرفية وثقافية وإنسانية عن دور القطاع الخاص؛ فإن الثانية كانت على درجة كبيرة من الفنية والإجرائية حيث اكتفت برسم خريطة أنماط الجامعات ومصادر التمويل، إلا أن الثالثة عادت واستدعت من جديدة قضايا المسؤولية الاجتماعية والعواقب المتنوعة: السياسية وغيرها، الناجمة عن إفراط التمويل الخاص والأجنبي مذكرةً بمسؤولية الدولة. وبناءً عليه، يتضح كيف أن قضية مصادر التمويل ليست قضية فنية اقتصادية بحتة، ولكنها قضية سياسية مجتمعية بالدرجة الأولى تتضافر على صعيدها -إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والمالية الخاصة بتوفير مصادر التمويل اللازمة للاستجابة لاحتياجات تطوير التعليم وتزايد الطلب عليه- أبعاد أخرى سياسية ومجتمعية وثقافية داخلية وخارجية على حدٍ سواء؛ وهي أبعاد تؤثر في تشكيل فلسفة التعليم؛ أي التصور عن دوره ووظيفته أساساً ومدى نجاحه في إحداث التوازن بين الجوانب الخدمية والتدريبية والإنتاجية في العملية التعليمية وبين الاعتبارات الإنسانية القيمية المعرفية والحضارية التي يجب أن تتوافر أيضاً في المخرجات.

وبناءً عليه؛ فإن نمط إدارة أزمة التمويل هو نتاج وسبب في نفس الوقت لأزمة فلسفة التعليم، والأزماتان تثيران تحديات حضارية وثقافية متعددة المستويات. فهناك التحديات الناجمة عن التصورات والرؤى -وفقاً للأطر المرجعية الحاكمة- تلك الرؤى الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للحاكم والمجتمع والفرد، وعن الوظيفة الحضارية للتعليم. ومن ناحية أخرى؛ فإن الفشل في مواجهة مشكلة التمويل بحزم وفعالية، وعلى نحو يفتح الطريق أمام الاستثمار الخاص بلا ضوابط وأمام النفوذ الأجنبي بلا تحفظ، هو نتاج أيضاً لاعتبارات سياسية، ولكنه يقود أيضاً إلى عواقب عديدة تعكس جميعها أزمة فعالية وأزمة هوية، وغياب رؤية وفلسفة كلية عن ضوابط العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع، وكذلك فيما بين الداخل بخصوصيته الثقافية وبين الخارج بامتدادات هيمنته الثقافية والحضارية.

لقد تناولت التعقيبات من الحضور جوانب من العلاقة بين الحكومات والهيئات الدولية والشركات الكبرى في مجال تمويل التعليم العالي.

ولقد ركز أحد المحاضرين (د. محمد بن فاطمة) في رده على التعقيبات على فكرة التمويل الذاتي من خلال الخدمات التي تقدمها الجامعات؛ وهو الأمر الذي يلزم لتنظيمه إصدار تشريعات تقنن تعدد مصادر التمويل، كما يلزم أيضاً تنمية ثقافة التعامل المتبادل

بين الجامعات وبيئتها بحيث لا توجه الاتهامات للجامعة بمفردها أو للحكومات بمفردها أيضاً، ولكن لتتحمل البيئة المحيطة مسؤوليتها أيضاً.

وفي المقابل حذر المحاضر الثاني (د. مذكور) من خطورة مرجعية السوق باعتباره مرجعية الشيطان في حين تمثل اللغة والهوية مرجعية يجب الاعتداد بها. ويأتي المحاضر الثالث (د. طربية) لتؤكد على مسؤولية الدولة بحيث لا تتخلى عن تقديم الاستثمار الحكومي في التعليم العالي باعتباره استثماراً طويلاً الأجل، وحيث إن الخيارات الاستراتيجية يجب أن تنصب في التعليم؛ لأنه هو قاطرة التنمية وليس العكس؛ ولهذا فإن دور الدولة سيعوض حضور دور الشركات الوطنية؛ لأنها شركات ضعيفة مقارنة بالشركات الأجنبية الأقوى والتي تتجه مساهماتها بالأساس للجامعات الأجنبية وليست الوطنية، مما يدعم من حالة الطبقة الناجمة عن هذه الأنماط غير المتكافئة من التمويل للتعليم العالي.

خلاصة القول فيما يتصل بهذه الجلسة: إن اقتصاديات التعليم هي قضية سياسية بالدرجة الأولى تستدعي بالضرورة استمرار تعزيز دور الدولة وعدم تخليها عن مسؤولياتها بالكامل للقطاع الخاص أو الأهلي، بل إن وجود دولة قوية وعلى عكس الشائع من واقع فكر الليبرالية الجديدة- سيمثل ضماناً لتحقيق شراكة صحية ورشيدة بين الحكومي والخاص، بين الأجنبي والوطني، طالما أن القيود الماثلة على الإنفاق الحكومي تفرض تدعيمه بمصادر أخرى. ويظل التوازن بين الاعتبارات الإنسانية- القيمية (الهوية، تكافؤ الفرص، الاستقلال...) في مقابل الاعتبارات المادية محكاً لاختبار مدى فعالية هذه الشراكة في مرحلة لم يعد بالإمكان أن يظل التعليم مسؤولية الدولة بمفردها.

٢- وفي الجلسة الثانية^(١٣) أضافت مناقشة موضوع استقلال الجامعات أبعاداً

أخرى عن قضية العلاقة بين التعليم العالي والتحدي الحضاري:

فاستقلال الجامعة والمتقنين بصفة عامة هو مناط قدرتهم الفاعلة على تحديد مشاكل الأمة وتحقيق الإنجازات الكبرى في التاريخ، والتاريخ الغربي والإسلامي يقدم -وفقاً لطرح أ. محمد السماك- الأدلة على ذلك. حيث كان إنجاز العقل الغربي الحديث نتاج الحرية، في حين أن الاسترخاء في حصن الماضي بدلاً من اقتحام المستقبل أضى آفة العقل العربي الحديث؛ لأن الاستقلال المقصود هو استقلال الفكر والسلطة والمادة العلمية. وإذا كان أ. محمد السماك لم يؤصل لأسباب هذه الظاهرة التي قام بتشخيصها، فلقد أضاف

(١٣) ندوة "الاستقلالية والحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي" الجهة المنظمة: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة [إيسيسكو]، المشاركون هم؛ المنسق: د. عبد العزيز صالح بن بختور، والمتحدثون (أبجدياً): د. سعيد عبد الله حارب، د. عبد الودود ولد عبد الله، د. نصر محمد عارف، د. نور الدين الطوالي الثعالبي.

كل من د. سعيد حارب ود. نصر عارف ود. عبد الودود ولد عبد الله فيما يتصل بأسباب عدم الاستقلال وعواقبه، وهي في جوهرها أسباب ذات أبعاد ثقافية وحضارية فضلاً عن الأسباب الثقافية المباشرة، وجميعها تمثل نمطاً مهماً من أنماط التحديات الحضارية التي تواجه التعليم العالي.

وأسباب فقدان الاستقلال -بأبعاده المختلفة الفكرية والسياسية والمالية- ترجع -كما حددها د. سعيد حارب- للاعتبارات التالية: غلبة اعتبارات السوق على اعتبارات فهم مشاكل المجتمع وفهم التغيرات العالمية المحيطة، القيود الداخلية النابعة من الطوق السياسي والطوق الاجتماعي والفهم الضيق للدين، الضغوط الخارجية وخاصة في الآونة الأخيرة بأشكال متنوعة، افتقاد حرية توفير الموارد والاعتماد على الدولة أو غيرها، التدخلات الأمنية في حرم الجامعة.

هذا، ولقد أبرزت محاضرة د. عبد الودود ولد عبد الله ومحاضرة د. نصر عارف قضية ثقافية هامة تثير جدلاً بين المدافعين عن استقلال الجامعة استناداً إلى أطر مرجعية مختلفة؛ وهي العلاقة بين استقلال وحرية المفكر والباحث وبين الدين والأخلاق والنظام العام.

فلقد انطلق د. عبد الودود من خبرة أول جامعة حديثة في أوروبا في بولونيا ١١٢٠م، والتي تأسست خارج سيطرة أمراء الإقطاع والكنيسة، وكان الطلاب يدفعون تكاليفها وتمارس عملها في إطار صراعي محيط (محاكم التفتيش والحروب الصليبية). وتابع د. عبد الودود تطور الخبرة الغربية مروراً بتأثير بداية النظم الشمولية والفرق مع النظم الليبرالية؛ حيث أكدت الخبرة الغربية أن الحرية الأكاديمية تؤدي إلى التقدم العلمي وهو الأمر الذي أثار في ذهني التساؤل التالي: هل الحرية الأكاديمية تعني بالضرورة الانفصال عن الدين؟

وزاد من أهمية هذا السؤال في ذهني أن تقديم د. عبد الودود للخبرة الإسلامية العربية التراثية فالمعاصرة قد اقتصر على الحالات التي تم فيها توظيف الدين -وباسمه- ضد حرية الفكر مثل محنة ابن حنبل والنزاع بين المعتزلة والأشاعرة، ومحنة ابن رشد، ومحنة طه حسين، وسيد قطب، وعلي عبد الرزاق، وصادق العظم ونصر أبو زيد وفرج فودة ومحمد أحمد طه. وإن دافع د. عبد الودود -مثلاً- عن حق سيد قطب في محاكمة آرائه قبل إعدامه إلا أنه تكلم بصيغة المحاكمة؛ أي الاتهام وليس بصيغة "الحرية". كل هذا، دفع د. نصر عارف في بداية محاضراته إلى التحذير من خطورة الانتقاء من الخبرات التاريخية، وعلى نحو متحيز أحياناً وعلى نحو يعمم -أحياناً أخرى- حالة واحدة

-سواء في الغرب (الحرية) أو في العالم الإسلامي (فقدان الحرية بسبب توظيف الدين)- لتصبح هي القاعدة.

ولذا، وبعد أن حدد د. نصر عارف شروط الحرية الأكاديمية (القاعدة الاقتصادية وتعدد الموارد، البنية القانونية والإدارية التي لا تجعل أستاذ الجامعة موظفًا يمتن العلم بمعنيين: معنى حرفي ومعنى مجازي، الحرية السياسية في المجتمع كله وحتى لا تصبح الجامعة سجنًا تدار على صعيده معارك سياسية)، فلقد توقف بالتفصيل عند معنى الحرية الأكاديمية -في بعده المعرفي والقيمي- وعلى نحو مثل الوجه الآخر للعملة التي قدمها د. عبد الودود.

والحرية الأكاديمية في نظر د. نصر -ليست أن يقول الأستاذ ما يريد بدون ضوابط، ولكن وفق نسق معرفي يتحقق الرضاء عليه من جانب المجتمع، وهو النسق الذي يحدد معنى العلم ووظيفته (بما ينفع الناس). وفي المقابل فإن ما لدينا- في ظل جهود الإصلاح الفاسد للبنى الثقافية والتعليمية في العالم العربي، ليس إلا أنساقًا متصارعة على السيادة، والوافد منها صوته أعلى من الذاتي. ولذا يرى د. نصر أن الحرية الأكاديمية ليست التي تتجراً على الدين والجنس ولكنها التي تحترم النظام العام والآداب؛ لأن للمفكر والمتقف والعالم مسئولية اجتماعية، ناهيك عن أن الأكاديمية لا تعني فقط جامعات "إعطاء رخصة لمزيد من العاطلين" أو جامعات بأستاذة هم أقرب للموظفين من العلماء.

بعبارة أخرى، لمس د. نصر جانباً آخر من التوظيف السلبي للدين، ولكن هذه المرة الذي يحظى بالتأييد لأنه باسم الحرية الأكاديمية. وفي حين وافق بعض الحضور (د. سعيد بن سعيد) على ملاحظة د. نصر على أساس أن الالتزام الأخلاقي لا بد أن يقترن بالحرية الأكاديمية، إلا أن البعض الآخر د. عزت سلامة تحفظ على مصطلح "النظام العام والآداب" خوفاً من توظيفها من جانب السلطة لفرض مزيد من القيود، وأعرب عن تفضيله استخدام كلمة "المساءلة"؛ وهو المفهوم الذي طوره اليونسكو ابتداء من مؤتمره ١٩٩٧ عن "حقوق أعضاء هيئة التدريس"، ولقد وافق د. نصر على هذه الملاحظة انطلاقاً من تمييز من نظام عام (قانوني) وبين نظام أخلاقي ومجتمعي.

وبهذا الصدد أيضاً جاءت مداخلة وزير التعليم السوداني شارحاً حالة محمد أحمد طه (التي أشار إليها د. عبد الودود في معرض رصده للحالات التي تعرضت حريتها للقيود -إلى حد الإعدام هذه المرة- تحت حجة الدين) باعتباره أنه قد تم تكفيره من السلطة ومن المجتمع؛ لأنه بدأ ينشر الفساد علناً.

وأضاف البعض الآخر بُعداً آخر لمناقشة هذه القضية؛ حيث نوه إلى ضرورة عدم الخلط بين المفكر -خارج الجامعة- وبين باحث أكاديمي داخل الجامعة، وكذلك عدم الخلط بين التحرر السياسي وبين الحرية؛ حيث إن الأول هو سبيل الوصول إلى الثانية. كما يداخله البعض الآخر (د. عزت سلامة: اليونسكو) إلى ضرورة متابعة الأساتذة ما يتحدثون عنه على طريق التنفيذ والفعل الملموس (حيث سئل د. سعيد حارب: ماذا فعلت وأنت في موقع المسؤولية؟)، هذه المداخلة تشير ضمناً إلى أن الحرية الأكاديمية ليست منحة من الحاكم أو مجرد حرية نابعة من حرية المجتمع وحرية الإدارة والتمويل في الجامعة، ولكنها قضية مؤسسية لا بد أن تلعب الجامعة نفسها دورها في اكتسابها، وهذا يتطلب الوظيفة الكفاحية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

٣- وفي الجلسة الثالثة^(١٤) تم استحضار تأثير البعد الخارجي على نمط التحدي الحضاري الذي يواجهه التعليم العالي، مستكملة بذلك الوجه الآخر للعملة من إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي على هذا الصعيد:

فإذا كانت الجلسة الثانية (عن استقلال الجامعة) قد غاصت -كما سبقت الإشارة- في التحديات النابعة من الداخل -ولو بدون انفصال عن الخارج- فإن هذه الجلسة قد استحضرت مباشرة أنماط من التأثيرات الخارجية وكيفية إبرازها لتحديات ثقافية وحضارية.

ولقد جاءت المحاضرات الثلاث في هذه الجلسة موحية بدرجة كبيرة بوسائل واضحة فيما يتصل بدوافع وأسباب هذه التأثيرات وكيفية إدارتها وما يترتب عليها من عواقب وآثار وخاصة على الهوية والاستقلالية التعليمية.

وكانت المحاضرة الأولى للدكتور رمزي سلامة (المدير الإقليمي لليونسكو في بيروت للتربية في الدول العربية) كاشفة عن قضية جديدة شديدة الأهمية فرضت تحدياتها في ظل العولمة ألا وهي قضية التعليم العالي عبر الحدود حيث برزت ظاهرة الدول المصدرة للتعليم ومن ثم الحاجة إلى حماية الطلبة المتلقين لهذا النوع من التعليم الذي يزيد الطلب عليه بصورة متتالية لاعتبارات كثيرة. ولقد تصدت اليونسكو لمسألة التوجهات اللازمة لضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود.

ولقد وضعتها اليونسكو بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقدم د. رمزي عرضاً متكاملًا للموضوع مبيناً أنه لم يتم بعد ترجمة هذه التوجهات إلى معايير

(١٤) ندوة "التعليم العالي عبر الحدود في المنظمة العربية وضمان الجودة" الجهة المنظمة: مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، المشاركون هم: المنسق: د. عدنان الأمين، والمتحدثون: د. رمزي سلامة، د. جيهان عبد الله المير، د. عصام النقيب، د. هنري عويط.

يلزم تطبيقها، ولقد أثار الطرح التفصيلي الذي قدمه د. رمزي -على ما فيه من أحكام ومنهجية، مجموعة من التساؤلات وهي تستكمل توضيح مسار تفاعل مع قضية العلاقة بين التعليم العالي والتحديات الحضارية ذات الأبعاد الخارجية، ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي: ما أسباب نمو هذا النمط من التعليم وما دوافعه وغاياته، وما حجمه الراهن وما مقدار الاحتياج إليه في الدول العربية مقارنة بالأنماط الأخرى من التعليم؟

ومن ناحية أخرى، كيف تتكون مؤسسات اعتماد هذا النمط؟ ومن الذي يحدد معاييرها؟ وكيف يتم تنفيذها؟ وهل ضعف الدور الوطني في هذا المجال يبرر الاعتماد على الدور الخارجي؟

ومن ناحية ثالثة، ما درجة احترام قاعدة سيادة الدول سواء عند بداية نشاط المؤسسات التي تقود التعليم عبر الحدود، وعند مراقبة وتقييم هذا النشاط؟ وخاصة وأن الخوف من هذا النمط من التعليم لا ترجع لممارسات الغش والتجارة بالعلم فقط، مما يستوجب حماية حقوق الطلبة، ولكن لأن هذا النمط من التعليم بكل ما يحمله من تأثيرات خارجية -عبر الحدود- لا بد وأن يفرض الاهتمام بمضمون التعليم وتوجهاته وليس فقط قواعد وإجراءات إدارته فنياً ومالياً.

وإذا كانت محاضرة د. رمزي سلامة قد أخذتنا إلى إشكاليات العلاقة بين الداخلي والخارجي، وعواقب هذا النمط الجديد من التعليم التي تديرها مؤسسات عبر قومية مدنية ومؤسسات دولية، فإن محاضرة د. جيهان عن خبرة قطر قد نقلتنا إلى خبرة التحول من الوطني إلى الدولي في التعليم العالي حيث بينت خبرة تطوير التعليم -التي قدمتها د. جيهان- أن غايتها أمرين: تعزيز فرص التميز للجميع وذلك بإنشاء فروع لجامعات أجنبية كبرى، دعم التعليم للدور الذي تلعبه قطر في الاقتصاد العالمي ناهيك عن فتح سوق العمل العالمي أمام الطالب القطري.

ومما لا شك فيه أن هذا الطرح لم يول -التعليم الوطني قدر الأهمية الذي أولاه للحديث عن استبدال الأجنبي بالوطن- وهو الأمر الذي يقدم مؤشراً على ما أضحى عليه مسار التعليم العالي في منطقة الخليج بصفة عامة وقطر بصفة خاصة؛ وهو المسار الذي لا بد وأن يترتب عليه التضحية بالتعليم الوطني وباللغة العربية لصالح التعليم الدولي وباللغة الإنجليزية، تحت حجة أن هذا هو السبيل الأقصر والأسرع للتميز والاستجابة لمتطلبات العولمة.

وفي المحاضرة الثالثة في هذا الجلسة، قدم د. هنري عويط رؤية متكاملة وكلية وعلمية عن "الشراكات الوطنية-الأجنبية". تصدت للأسئلة التي أثارته في ذهني المحاضرتان السابقتان. فلقد بين كيف أن أنماطاً جديدة من التعليم -من واقع اتفاقات بين دول عربية وأجنبية- قد أضحت موضحة راجعة تحت ذريعة تحسين نوعية التعليم. حيث تنامت سلبيات

هذا التعليم في حين أن تحويل هذه العلاقات إلى أنماط شراكة حقيقية من شأنه أن يعظم من فوائدها. ذلك لأن علاقات هذه الشراكة مفقودة بالفعل -في الوضع الراهن- لصالح تجارة التعليم واستيراد النظم الجاهزة؛ وهو الأمر الذي تبرز خطورته نظراً لعدم مراعاته الاحتياجات الثقافية والتنموية للبلاد، ولأن علاقات الشراكة الحقيقية تكون سبيلاً للتطوير والتحسين سعيًا نحو الاستغناء مستقبلياً عن هذا التعاون الدولي، وسبيلاً للتفاعل الثقافي الحقيقي في ظل اعتراف بتنوع ثقافي وليس تبعية ثقافية.

بعبارة موجزة، مثلت المحاضرات الثلاث رؤى متنوعة حول الإشكاليات التي تواجهها النظم الوطنية للتعليم في ظل ضغوط التحديات والتدخلات بل والاختراقات الخارجية لهذا التعليم، وسبل إدارة هذه الإشكاليات من مداخل متعددة: الاستبدال الكامل، ضمان الجودة وفق معايير الهيئات الدولية، علاقات الشراكة الفاعلة.